القضايا المؤثرة في العلاقات العراقية- التركية (٢٠٠٣-٢٠٢٢) وافاقها المستقبلية

أ.م.د. حسين عبد الحسن مويح
husseinallame@yahoo.com
كلية العلوم السياسية-جامعة ميسان

الملخص

يتناول البحث دراسة ابرز القضايا المؤثرة في طبيعة العلاقات العراقية–التركية خلال المدة (٢٠٠٣–٢٠٢٢) وما طرأ عليها من تطورات في المجالات المختلفة، اذ تشكل هذه المدة مرحلة حاسمة في تاريخ الدولتين خصوصا العراق لما شهده من تطورات داخلية ابرزها الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣، مما اثر في اوضاعه السياسية والامنية والاقتصادية، وايضا في علاقاته الاقليمية والدولية وهو ما انعكس على العلاقات الثنائية بين العراق وتركيا. ورغم مساعي البلدين على تخفيف حالة التشنج في الخطاب السياسي ومحاولة ايجاد حل للقضايا العالقة بينهما وابرزها مشاكل امن الحدود ومواجهة الارهاب فضلا عن ملف المياه، تبقى هذه العلاقات على المدى المتوسط والبعيد متغيرة وغير مستقرة مع تغير الظروف والاوضاع الداخلية لكل من العراق وتركيا، فضلا عن التأثر بالمحيط الاقليمي.

الكلمات المفتاحية: العراق ، تركيا، امن الحدود، الارهاب، مشكلة المياه.

Issues affecting Iraqi-Turkish relations (2003-2022) and their prospects

Assist. Prof. Dr Hussein Abdel Hassan Moeh
Maysan University - College of Political Science

Abstract

The research is a study of the most prominent issues affecting the nature of Iraqi-Turkish relations during the period (2003-2022) and the developments that occurred in the various fields, as this period constitutes a decisive stage in the history of the two countries, especially Iraq, due to the internal developments it witnessed, most notably the US occupation in 2003 which affected its political, security and economic conditions and its regional and international relations that reflected in the bilateral relations between Iraq and Turkey. Their relations remain variable and unstable, with the change in the internal conditions and conditions in Iraq and Turkey.

Keywords: Iraq, Turkey, border security, terrorism, water problem.

المقدمة

يرتبط العراق وتركيا بعلاقات تاريخية على المستويين الثقافي والاقتصادي، الا ان هذه العلاقات ظهرت بشكلها الحديث نتيجة قيام الدولتين العراقية والتركية بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى، ومن ثم الاعتراف المتبادل من قبل كل طرف بالطرف الاخر حيث نمت وتوسعت هذه العلاقات طيلة العهدين الملكي والجمهوري الا انها تعرضت لانتكاسات كبيرة وصلت لحد الانقطاع التام في تسعينيات القرن الماضي لتستمر حتى عام ٢٠٠٣.

انتقلت العلاقات العراقية–التركية بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣، من مرحلة العلاقات المحدودة الى مرحلة الانخراط والتدخل في الشؤون الداخلية للعراق بسبب عدم الاستقرار السياسي والامني في العراق، وبرزت عدة قضايا خلافية خلال هذه المدة ابرزها نشاط حزب العمال الكردستاني الذي يتخذ من الاراضي العراقية منطلقا له لمهاجمة القوات التركية سببا في هجمات القوات التركية التي انتهكت السيادة العراقية عبر انشاء قواعد عسكرية داخل الاراضي

العراقية، كذلك القصف المتكرر لبعض المناطق في العمق العراقي، ايضا مشكلة المياه وتقاسم حصص مياه نهري دجلة والفرات والسدود والمشاريع التركية المقامة عليهما والتي تعد من القضايا المؤثرة في استقرار وامن البلدين مستقبلا.

اهمية البحث

تأتي اهمية الدراسة في كونها تدرس العلاقة بين دولتين متجاورتين تربطهم عوامل عديدة مشتركة على كافة المستويات السياسية والامنية والاقتصادية وذلك عبر الكشف عن ابرز المتغيرات والقضايا المؤثرة في طبيعة العلاقات العراقية–التركية بعد عام ٢٠٠٣. كذلك تحاول الدراسة معرفة ما تكون عليه العلاقة مستقبلا من خلال دراسة الافاق المستقبلية للعلاقات العراقية التركية.

اشكالية البحث

تنطلق اشكالية الدراسة من ان العلاقات العراقية–التركية بعد عام ٢٠٠٣، شهدت مرحلة جديدة وتطورا مهما في بروز مجموعة من المتغيرات والقضايا المؤثرة في طبيعة العلاقة بين البلدين على الاصعدة كافة وخصوصا السياسية والامنية والاقتصادية. وفي ضوء ذلك يمكن طرح الاسئلة الاتية:

١.ماهو اثر البعد الامني ومواجهة الارهاب في العلاقات العراقية–التركية؟

٢. كيف توثر مشكلة المياه في العلاقات العراقية–التركية؟

٣. ماهو اثر العامل الاقتصادي في العلاقات العراقية–التركية؟

٤. ماهي الافاق المستقبلية للعلاقات العراقية–التركية؟

فرضية البحث

تقوم الدراسة على فرضية مفادها " ان هناك مجموعة من القضايا البارزة في العلاقات العراقية– التركية خلال المدة (٢٠٠٣–٢٠٢٢) مما جعل العلاقة بين البلدين متأرجحة وغير مستقرة على المستويات السياسية والامنية والاقتصادية.

منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي في تتبع القضايا الجزئية وانعكاسها الكلي وهي (العلاقات العراقية–التركية)، معتمدا على ادوات ومناهج فرعية وهي التاريخي فيما يخص المبحث الاول، والوصفي والتحليلي فيما يخص المبحث الثاني، والاستشرافي للتنبؤ بمستقبل العلاقات ما بين البلدين فيما يتعلق المبحث الثالث.

المبحث الاول: اهم المحطات التاريخية في العلاقات العراقية–التركية قبل عام ٢٠٠٣

تبرز اهمية العلاقات العراقية–التركية في كونها ذات ابعاد متداخلة، اذ كان العراق خاضع تحت الاحتلال العثماني حتى نهاية الحرب العالمية الاولى في عام ١٩١٨ وفيها انهارت الدولة العثمانية، ونتج عنها فيما بعد تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ وتأسيس الجمهورية التركية في عام ١٩٢٣ التي تبنت التوجهات العلمانية[١]. وفي وقتها لم تظهر منازعات حدودية كبيرة بين تركيا والعراق، عدا موضوع مدينة الموصل التي اقترحت تركيا في مؤتمر لوزان اجراء استفتاء في هذه المدينة لغرض معرفة رغبة سكانها بالبقاء ضمن الدولة العراقية، ام الانضمام لتركيا، غير ان البريطانيين رفضوا هذا الاقتراح، واحيلت قضية الموصل الى لجنة تحقيق دولية تابعة لعصبة الامم، وفي عام ١٩٢٥ صدر حكم نهائي على بقاء مدينة الموصل ضمن السيادة العراقية، واحتجت تركيا على ذلك الحكم الذي كان ملزماً لجميع الاطراف، ثم ما لبثت

١. احمد مجيد جاسم، الخطاب السياسي واثره على العلاقات العراقية–التركية (٢٠٠٣–٢٠١٩)، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية/ جامعة بابل،العدد٧، العراق،٢٠٢١،ص٢٣.

تركيا وبريطانيا ان وقعتا في لندن فـــي حزيران عام ١٩٢٦ معاهــدة ثنائية وثقت اعترافهما بانتمـــاء الموصل للعراق[٢].

اعترفت تركيا رسميا بالعراق في عام ١٩٢٧، بعد تجاوز الخلافات بينهما اثر توقيع (معاهدة الحدود الثلاثية) واتفاقية (حسن الجوار بين العراق وتركيا وبريطانيا في عام ١٩٢٦)، وقد حصلت تركيا بموجب هذه المعاهدة على (١٠%) من عائدات النفط المستخرج من ولاية الموصل لمدة (٢٥) عاما، وتم عقد اتفاقية اخرى بين بريطانيا وتركيا والعراق في عام ١٩٣٠ لغرض التنسيق والتعاون لضبط أمن الحدود والاتفاق على استثمار النفط والتجارة واقامة علاقات حسن الجوار والتعاون المشترك بين البلدين. وفي عام ١٩٣٧ تم عقد (ميثاق سعد اباد) في ايران بين العراق وتركيا وايران وافغانستان، حيث سعت دول الميثاق تلك عن ادراكها لأهمية تشكيل كتلة اقليمية موحدة لغرض حماية امنها وضمان مصالحها من خلال التضامن الاقليمي لمواجهة التهديدات المشتركة[٣].

وشهدت العلاقات بين البلدين عام ١٩٥٥، مرحلة جديدة من التطور بعد ان وقع البلدين على معاهدة دفاع مشترك تضمنت التعاون في صد أي اعتداء قد يقع على تركيا او العراق سواء من داخل المنطقة او من خارجها استنادا الى حق الدفاع الشرعي الذي اقرته المادة (٥١) من ميثاق الآمم المتحدة والذي انضمت اليه كل من ايران والمملكة المتحدة وباكستان ،كما انضمت اليه الولايات المتحدة الامريكية بوصفها عضواً مراقباً، حيث سميت هذه المعاهدة بحلف بغداد ،والذي

٢. واثق محمد السعدون، البعد الأمني في العلاقات العراقية- التركية، مجلة دراسات اقليمية، مركز الدراسات الاقليمية/ جامعة الموصل، العدد ٢٧، العراق، ٢٠١٢، ص٤.

٣ . جاسم محمد دايش، قراءة في تاريخ العلاقات العراقية التركية، ٢٠٢٢/٢/٥، متاح على الرابط:
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=604269

احدث نقله نوعية في علاقات تركيا مع العراق، واستمر اتجاه التطور في العلاقة بين البلدين حتى العام ١٩٥٨، بعد حدوث تغيير في نظام الحكم في العراق وتحوله الى النظام الجمهوري ليعلن انسحابه من الحلف عام ١٩٥٩ ونقل مقر الحلف من بغداد الى نقرة واطلقت عليه فيما بعد تسمية (المعاهدة المركزية) وذلك في اب عام ١٩٥٩[٤].

بعد سقوط النظام الملكي في العراق في تموز عام ١٩٥٨ توترت علاقات العراق مع تركيا نتيجة التقارب الذي حصل بين الحكومة العراقية الجديدة ودول المعسكر الاشتراكي، غير ان هذا التوتر قد زال بعد تبدل نظام الحكم في العراق عام ١٩٦٣، لكن مخاوف تركيا من أنضمام العراق الى الجمهورية العربية المتحدة المدعومة من الإتحاد السوفييتي كان يضفي طابعا من عدم الارتياح على العلاقات بين البلدين، رغم ان القادة العراقيين الجدد قد اكدوا على استمرار النهج السابق في اقامة علاقة جيدة مع الجارة تركيا، وعدم ظهور مايشير الى ميول حقيقية لعقد اتفاقات وحدوية عند الجانب العراقي، جعل العلاقات العراقية- التركية تتجه نحو حالة من الثقة المتبادلة، والتي استمرت حتى بعد سقوط نظام الرئيس عبدالرحمن عارف عام ١٩٦٨[٥].

وفي اجتماعات البلدين عام ١٩٦٤استخدمت تركيا قضية المياه كورقة ضغط في تعاملها مع الجانب العراقي حيث رفض الاتراك ايقاف العمل بمشروع (سد كيبان) لتوليد الطاقة الكهربائية في تركيا فطرح المسؤولين العراقيين حل

٤. منى حسين عبيد، العلاقات العراقية التركية واثرها في استقرار العراق، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية/ جامعة بغداد، العدد ٦٠، بغداد،٢٠١٥، ص٩٢.

٥. واثق محمد السعدون، مصدر سبق ذكره، ص ص٥-٦.

بديل يتضمن تشكيل لجنة عراقية – تركية بمعاونة لجنة استشارية عالمية لتقريب وجهات النظر المتباينة، الا ان تركيا رفضت ذلك لكونها لا تريد الاضرار بمشاريعها مستقبلا وعدم منح العراق اي تعهدات بشأن القضية، اضافة الى محاولة التعامل مع نهري دجلة والفرات باعتبارهما حوضاً واحداً وهو ما كان يرفضه العراق، لتستمر اللقاءات الثنائية بين البلدين خلال المدة بين عامي ١٩٦٥ –١٩٦٧[٦].

وفي ١٧ تموز عام ١٩٦٨، تغير نظام (عارف) الحاكم في العراق، واعترفت تركيا بهذا التغير الجديد، مما دفع الحكومة العراقية الى تعزيز علاقاتها الودية مع تركيا على اساس المصالح المشتركة وسياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية. وقد زار الرئيس العراقي الاسبق احمد حسن البكر تركيا في عام ١٩٧٢ على خلفية التحول في رؤية تركيا تجاه العراق، وتم توقيع البلدين على بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني والذي عالج فيه موضوع المياه المشتركة عن طريق الاتفاق على وضع برنامج ملء (خزان كيبان) التركي، من اجل تامين حاجات العراق من المياه، وتضمن ايضا الاتفاق على مد أنابيب لنقل النفط من كركوك الى السواحل التركية على البحر المتوسط . وفي عام ١٩٧٣ تم توقيع اتفاقية بين العراق وتركيا تتضمن بناء خط ينقل النفط من الحقول العراقية في كركوك الى المراكز الصناعية في مدينة (دورتيول) التركية، وتم تخصيص (٣٥٠) مليون دولار لتنفيذ المشروع[٧].

وعندما اندلعت حرب الخليج الاولى عام ١٩٨٠ بين العراق وايران سعت تركيا لبناء علاقات متوازنة مع طرفي الصراع خلال اتخاذ مبدأ الحياد في

٦. احمد مجيد جاسم، مصدر سبق ذكره،ص٢٥.

٧. جاسم محمد دايش، مصدر سبق ذكره.

النزاع وعدم التدخل، ومحاولـــة تركيا الاستفادة من هذا الصراع لتطوير اقتصادها عبر تلبيـــة احتياجـــات البلدين المتحاربين، والانفتاح الاقتصـــادي على الدول المجاورة لهما، فقد تمكنت تركيا من تعديل ميزانها التجاري من خلال تجارة الحدود مع العراق وايران، بحيث أصبح هذان البلدان الشريكين التجاريين الرئيسين لتركيا بعد المانيا، إذ شكلت تركيا الطريق الرئيس المؤدي الى اوروبا بالنســبة للعــراق وايران، حيث اعتمد النشاط الإقتصـــادي التركـــي في تلك المدة على النقل البري، واصبحت لـــه مؤسســـات عامة وخاصة في تركيا،عن طريق التجارة معهما[٨].

وفي تشرين الاول عام ١٩٨٤ ابرم العراق وتركيا اتفاقا جديدا يقضي بتأمين الحدود بين البلدين والسماح لكل طرف بعد موافقة الطرف الاخر القيام بعمليات عسكرية لمطاردة العناصر المسلحة المناوئة له، حيث قامت القوات التركية خلال تلك المدة بثلاث توغلات داخل الحدود العراقية لملاحقة المعارضين الاكراد[٩].

بعد انتهاء حرب الخليج الاولى بين العراق وايران استفز العراق الدول الداعمة له في حربه، ما دفع تركيا الى ابداء قلقها من الخطاب العراقي الجديد، حيث قدمت المساعدة للولايات المتحدة الامريكية للبحث عن اوراق ضغط تجاه العراق وكان من بينها ورقة المياه لاسيما خلال المدة بين عامي ١٩٨٩-١٩٩٠ ،مع استخدام اسلوب التعبئة الاعلامية من قبل الصحافة التركية من خلال التأكيد على احقية تركيا بالموصل والتهديد بالغزو التركي للعراق، مع محاولة تركيا

٨. واثق محمد السعدون، مصدر سبق ذكره، ص٧.

٩. احمد مجيد جاسم، مصدر سبق ذكره ،ص٢٦.

الحصول على مساعدات اقتصادية وعسكرية من قبل الولايات المتحدة الامريكية جراء الخدمات التي قدمتها لها[١٠].

وعند الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠، انضمت تركيا للمعسكر الغربي ضد العراق واعتبرت ذلك فرصة ذهبية لاستعادة دورها الإقليمي ،إذ سمحت تركيا لقوات التحالف الدولي باستخدام قواعد حلف شمالي الأطلسي "الناتو" على أرضيها لتنفيذ غارات ضد العراق. ان المسارعة التركية لفتح أراضيها لقوات التحالف عند بدء عملية تحرير الكويت عام ١٩٩١، قد جاء تماشيا مع استراتيجية تركيا لغرض بسط النفوذ على منابع النفط العراقي المتمركزة شمال العراق ضمن خطة لإستعادة مدينتي الموصل وكركوك النفطيتين وايضا لتعقب عناصر حزب العمال الكردستاني المعارض الذي يكافح لإقامة دولة مستقلة في شمال العراق[١١].

وبعد توقيع العراق لمذكرة التفاهم مع الامم المتحدة وتطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء عام ١٩٩٦، تحسنت العلاقات التجارية العراقية التركية لتكون تركيا اول واكبر الدول المصدرة للعراق، ولكن نتيجة للضغوط الامريكية ، وتضييق الخناق والحصار الاقتصادي على العراق ، قد ادى الى قلة العملات الاجنبية وتضرر تركيا اقتصاديا، من انخفاض مستويات التبادل التجاري، ومنعها لتدفق النفط العراقي عبر أراضيها نتيجة للضغوط الامريكية عليها[١٢].

١٠. المصدر نفسه.

١١. يونس شعيل عجيل، تركيا وسياسة التحالفات في المنطقة العربية بعد العام ٢٠١١، اطروحة دكتوراه، معهد العلمين، النجف، ٢٠٢١، ص٩٩.

١٢. فادية عباس هادي، السياسة الخارجية التركية المعاصرة تجاه العراق(دراسة في الدوافع والاليات)، مجلة المعهد، العدد٦، النجف، ٢٠٢١، ص٣٨٣.

وفي ٢٢ تشرين الاول عام ١٩٩٧، اعلنت تركيا رسميا اقامت منطقة امنية في شمال العراق وذلك لمنع تسلل متمردي حزب العمال الكردستاني ،كما انها اتفقت مع الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل في وضع نظام الكتروني امني على الحدود العراقية، الامر الذي أثار اعتراض الحكومة العراقية التي قدمت مذكرة احتجاج ضد الموقف التركي، كذلك طلب العراق عقد قمة عربية عاجلة بسبب التدخل التركي وانتهاكه للسيادة العراقية، في حين اكدت تركيا ان هناك تنسيق مسبق مع الحكومة العراقية حول حق الجيش التركي في التدخل والتوغل في شمال العراق[١٣].

وفي عام ١٩٩٩، نفذت تركيا عدة عمليات عسكرية في شمال العراق بحجة مطاردة حزب العمال الكردستاني، ومما زاد الوضع سوءا بين البلدين رفض تركيا طلب العراق في العام نفسه من منع استخدام الطائرات الامريكية والبريطانية لقاعدة (انجيرليك) في تنفيذ هجماتها ضد العراق[١٤]. وقد استمرت التدخلات التركية في شمال العراق وانتهاك سيادته حتى جاء الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣، لتبدأ مرحلة جديدة في طبيعية العلاقات بين البلدين [١٥].

المبحث الثاني: القضايا المؤثرة في العلاقات العراقية- التركية

بعد عام ٢٠٠٣ برزت العديد من المتغيرات والقضايا المؤثرة في طبيعة واستقرار العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين. في هذا المبحث سوف نتناول اهم ثلاثة قضايا بارزة في طبيعية العلاقات العراقية- التركية وهي: قضية امن الحدود ومواجهة الارهاب ومشكلة المياه والعامل الاقتصادي.

١٣. منى حسين عبيد، مصدر سبق ذكره، ص٩٤.

١٤. المصدر نفسه، ص٩٦.

١٥. سهير صلاح محمود، السياسة التركية الجديدة تجاه العراق بعد ٢٠١٧، مجلة كلية التربية الاساسية، العدد١١٤، بغداد، ٢٠٢٢، ص٣٤٥.

المطلب الاول: امن الحدود ومواجهة الارهاب

تعد مسالة امن الحدود من اهم المسائل المؤثرة في امن واستقرار العراق داخليا وخارجيا بعد عام ٢٠٠٣، اذ تعاني الحدود العراقية من فجوات خطرة لاسيما في مجال القدرات للسيطرة عليها فالحدود مغ دول الجوار تعاني من نقاط ضعف مما سهل اختراقها من قبل الجماعات الارهابية[١٦].

ورغم التحسن الذي طرأ على مستوى العلاقات العراقية–التركية بعد عام ٢٠٠٣، ولا سيما على الصعيد الاقتصادي والتجاري غير ان تلك العلاقات قد شابها المزيد من الغموض وعدم التفاهم في ظل الاحتلال الامريكي للعراق، الذي ادخل الكثير من المتغيرات التي اثرت في طبيعة العلاقات بين البلدين، ومنها قضية حزب العمال الكردستاني التركي الذي استغل الاوضاع المتدهورة في العراق، وشن هجماته في تركيا الامر الذي دفع الاتراك الى الرد في تنفيذ بعض العمليات العسكرية ضد معاقل حزب العمال داخل الاراضي العراقية في العام ٢٠٠٧ [١٧].

وتحولت المشكلة الامنية بين تركيا والعراق الى مشكلة بين تركيا والولايات المتحدة الامريكية باعتبار الاخيرة هي الدولة المحتلة للعراق والمعنية بكل ما يخص امنه، وقد تم تفعيل مستوى معين من التعاون في مجالات الاستخبارات وتبادل المعلومات بين تركيا والولايات المتحدة بشان تحديد قواعد حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، وحاولت الولايات المتحدة ادخال العراق طرفا ثالثا في هذا التعاون الامني من اجل اعداده لتحمل مسؤوليته في

١٦. مصطفى ابراهيم سلمان، تاثير العامل الامني في السياسة الخارجية العراقية منذ العام ٢٠٠٣، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد٢٥، العراق، ٢٠٢١، ص٢٩٩.

١٧. منى حسين عبيد، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٠٣–١٠٤.

هذه القضية بعد الانسحاب الامريكي الفعلي من العراق وقد اتفقوا على تشكيل لجنة امنية مشتركة في عام ٢٠٠٨، لغرض أتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة نشاطات حزب العمال الكردستاني[١٨].

وكان العراق وتركيا قد وقعا في اب عام ٢٠٠٧ مذكرة تفاهم اتفق فيها الجانبان على العمل سوية لأنهاء العمليات الارهابية في كلا البلدين، وقد ساعد هذا الاتفاق على دعم موقف تركيا في صراعها ضد مقاتلي حزب العمال الكردستاني، اذ اتاح لها التنسيق مع الحكومة العراقية والقوات الامريكية قبل مهاجمة مواقع حزب العمال المتواجدين على حدودها مع العراق. وعند زيارة رئيس الوزراء التركي الاسبق رجب طيب اردوغان للعراق في تموز عام ٢٠٠٨ تم الاتفاق مع رئيس الوزراء العراقي الاسبق نوري المالكي على جملة امور في الجانب الامني اهمها: احترام سيادة وامن اراضي البلدين، ومنع تنقل الارهابيين والاسلحة غير الشرعية من والى العراق، والتأكيد على اهمية تعزيز التعاون بين البلدين بهدف السيطرة على الحدود المشتركة ومنع جميع اشكال النقل المحظورة بما فيها الدعم المالي واللوجستي وكل اشكال الدعم الاخرى للإرهابيين والمنظمات الارهابية وكذلك التخلي عن استخدام اللغة المشجعة على العنف والارهاب [١٩].

وتخشى تركيا من حالة عدم الاستقرار في العراق ربما تفضي الى تجزئة العراق وبروز كيانات دينية متشددة من الشيعة او السنة، ربما تدخل في صراع وحرب اهلية، وهذا الوضع سيؤثر على تركيا من زاويتين :الاولى هو خطورة

١٨. واثق محمد السعدون مصدر سبق ذكره، ص٣٣.

١٩ نبيل محمد سليم، العلاقات العراقية التركية بعد عام ٢٠٠٣ في بعدها السياسي والامني،مجلة قضايا سياسية، العدد٦٧، بغداد، ٢٠٢١،ص ص ٣١٦-٣١٧.

تصدير العنف وعدم الاستقرار الى تركيا وبلدان مجاورة اخرى، والزاوية الثانية هو أن عدم الاستقرار والعنف داخل العراق يمكن ان يشجع تركيا بالاندفاع داخل الاراضي العراقية، لحماية امنها ومصالحها مما قد يجعل الاتحاد الاوروبي يوقف او يعيد النظر في عملية انضمام تركيا اليه[٢٠].

وتدهورت العلاقات بين البلدين في عام ٢٠١٠، بعد منح تركيا الاذن لأقامه نائب رئيس الجهورية الاسبق طارق الهاشمي المتهم بقضايا ارهابية داخل العراق، حيث تم تبادل الاتهامات بين الحكومتين العراقية والتركية ووصلت الامور الى حد منع الطيران التركي من التحليق في الاجواء العراقية لمدة قصيرة[٢١]. وفي اواخر ٢٠١٠ شهدت علاقات تركيا مع شمال العراق تنسيقا في مجال الامن خاصة بعد اعلان اقليم كردستان تذمره من الاعمال الارهابية التي يقوم بها حزب العمال الكردستاني ضد الجيش التركي وخلال هذه المدة لم تستطيع الحكومة العراقية من اقامة علاقات طيبة مع تركيا، وتفاقم الوضع وازاد سوء بظهور تنظيم داعش عام ٢٠١١ الذي تم تصنيفه كمنظمة ارهابية بزعامة ابو بكر البغدادي، وكانت بداية الظهور لهذا التنظيم في سوريا ثم انتشر في العراق واحتل الموصل عام ٢٠١٤ بعد ان حصل على دعم من عدد من الدول الداعمة الإرهاب[٢٢]. وعلى مدار هذه السنوات ومنذ دخول داعش وسيطرته على مناطق واراضي واسعة من العراق وسوريا، فان تركيا خلال هذه المدة كانت

٢٠. هنري ج. باركي، تركيا والعراق: أخطار وإمكانات الجوار، معهد السلام الاميركي، ٢٠٢٢/٦/٢٠، متاح على الرابط:https://www.usip.org/sites/default/files/resources/sr141_arabic.pdf

٢١. حسين البياتي، مستقبل العلاقات العراقية التركية، ٢٠٢٢/٧/١٢، متاح على الرابط، https://afkarhura.com/?p=23945

٢٢. ميثم محمد عبد ، قاسم ماضي حمزه، الوصف القانوني لجرائم تنظيم داعش ، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ١٠ ، العدد ١، جامعة بابل، ٢٠١٨،ص ٤٧٩.

تخفي علاقتها وان لها يد في تكوين هذا التنظيم، حيث كانت تدعي محاربة داعش ووقوفها الى جانب العراق وسوريا، لكن في الحقيقة كانت تسعى في توظيف التنظيمات الإرهابية لخدمة اهدافها التوسعية وعدم الظهور بمظهر النقيض للتيار العالمي الجارف في محاربته للإرهاب، حيث فتحت اراضيها امام الارهابين الذين قدموا اليها من شتى بقاع العالم وقدمت لهم المساعدات العسكرية واللوجستية التي يحتاجون اليها وزجت بهم الى داخل سوريا والعراق [٢٣].

ويمكن القول انه كان لموقف تركيا تأثير سلبي على الامن الوطني العراقي، عن طريق سماحها لمقاتلي داعش الدخول الى الاراضي العراقية إذ اقرت تركيا بأنها سمحت بدخول المتطرفين الى العراق وسوريا، لكنها بررت ذلك الى مشكلة طول الحدود مع سوريا اذ تصل الى (٩١٠ كم) ومع العراق تصل الى (٣٨٤كم)، وانها بلد سياحي من الصعب عليها التعرف اذا كان الزائر سائحا ام متطرف ارهابي، وقد كشفت صحيفة "طرف" التركية اليسارية ان ثمانية من اهم القيادات في تنظيم داعش، والذين اصيبوا خلال القصف الامريكي في ايلول عام ٢٠١٤ لمعاقل التنظيم، تم نقلهم الى مدينة "اورفا" جنوب تركيا ، وتم علاجهم في مستشفى خاص، وان الحكومة التركية امنت نقلهم ودفعت تكاليف علاجهم بالكامل [٢٤].

بعد تمدد تنظيم داعش والجماعات الارهابية الى الاراضي التركية فضلا عن الاتهامات التي وجهها عدة اطراف لها، جعل تركيا تدق ناقوس الخطر ودفعها في العام ٢٠١٥ الى المساعدة والسماح للقوات الامريكية باستخدام

٢٣. يونس السيد ، داعش والشراكة مع تركيا، ٢٠٢٢/٧/٢٩، متاح على الرابط:
https://al-ain.com/article/isis-partnership-turkey

٢٤. هديل حربي ذاري، حزب العمال الكردستاني وتاثيره في الامن الوطني العراقي، مجلة العلوم سياسية، كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد، العدد ٦٣،بغداد، ٢٠٢٢، ص٤٩٩.

القواعد التركية لشن ضربات ضد هذا التنظيم الارهابي[٢٥]، لاسيما بعد موافقة البرلمان التركي في ٢ تشرين الثاني عام ٢٠١٤ في تخويل الجيش التركي بإرسال قوات عسكرية للقيام بعمليات امنية خارج الحدود التركية (داخل الاراضي العراقية والسورية)، ويتضمن قرار البرلمان التركي ايضاً الموافقة على نشر قوات اجنبية على الأراضي التركية، والسماح في استخدامها القواعد العسكرية ضمن مكافحة الارهاب لمواجهة خطر الجماعات المتطرفة على الحدود الجنوبية لتركيا وهذا القرار منح الحكومة التركية امكانيات واسعة في اتخاذ ما تراه مناسب في مواجهة تهديدات الامن القومي التركي في ظل التطورات والازمات الامنية التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط وتنعكس تداعياتها على تركيا[٢٦].

وفي عام ٢٠١٧، عاد التوتر بين البلدين اثر دخول قوات تركية داخل الاراضي العراقية وتمركزها في معسكر "بعشيقة" قرب مدينة الموصل قبل بدء المعارك حول المدينة لتحريرها من داعش وكان البرلمان التركي قد صوت في اكتوبر عام ٢٠١٦ على تمديد مهمة تواجد القوات التركية في العراق عاما اضافيا. وفي ٧ كانون الثاني عام ٢٠١٧ زار رئيس الوزراء التركي السابق "بن علي يلدريم" العراق وتم اتفاق الطرفين على هامش الاجتماع الثالث لمجلس التعاون الاستراتيجي العراقي–التركي على ما يلي[٢٧]:

---

٢٥ احمد محمد علي، التوجهات العقائية لتركيا تجاه دول الجوار الاقليمي: العراق انموذجا، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية/ ،جامعة النهرين ،العدد ٦٨، بغداد، ٢٠٢٢، ص١١٨.

٢٦. مثنى العبيدي، بين الاقتصاد والإرهاب: أبعاد ودوافع الانفراج في العلاقات التركية– العراقية، ٢٠٢٢/٧/٣٠، متاح على الرابط:https://rawabetcenter.com/archives/1923

٢٧ احمد عدلي، دوافع التقارب المرحلي بين تركيا والعراق، ٢٠٢٢/٦/٢٢/ متاح على الرابط:
https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/2362/%D9%85%D9%84%D9%81%D8%A7

١. تعهد تركيا باحترام سيادة ووحدة العراق وسحب قواتها العسكرية المتواجدة في معسكر بعشيقة في الموصل.
٢. التنسيق الأمني المشترك بين البلدين في اطار التحالف الدولي لمواجهة تنظيم "داعش"، خاصة في معركة تحرير الموصل.
٣. اتفاق البلدين على رفض جميع مظاهر الاستقطاب الطائفي والاثني التي من شانها ان تهدد الامن والاستقرار في دول المنطقة.
٤. رفض تواجد المنظمات الارهابية على الاراضي العراقية والتي تهدد الامن القومي التركي، ومن ضمنها حزب العمال الكردستاني الذي تتهمه تركيا بشن عدة هجمات ارهابية داخل الاراضي التركية.

وعند اعلان الرئيس السابق لإقليم كردستان مسعود البارزاني اجراء استفتاء لاستقلال الاقليم عن العراق في ٢٥ ايلول عام ٢٠١٧، فانه شكل نقطة تحول في العلاقات العراقية- التركية، حيث اعتبرت تركيا ذلك تحديا لأمنها القومي وتهديد لثوابت السياسة الخارجية التركية تجاه العراق، كما ان هذه الدعوة اظهرت عدم قدرة تركيا على تحويل نفوذها في شمال العراق الى اداة ضغط سياسي، الامر الذي دفعها في النهاية الى التقارب مع حكومة المركز في بغداد وايران التي خشيت ايضا ان تنتقل عدوى الانفصال الكردي الى اراضيها، وقد ادى هذا الموقف التركي الى احباط نتائج الاستفتاء وتفريغه من مضمونه، وسرعان ما تحسنت العلاقة بين العراق وتركيا وانفتح البلدان مجدداً، في النصف الثاني من العام ٢٠١٨، على بعضهما البعض بشكل كبير، حيث ناقش الطرفان عدة قضايا ابرزها الملف الكردي، وملف مواجهة التنظيمات

الارهابية[٢٨]،وقد استمر التحسن في العلاقات بين البلدين الى العهد القصير لحكومة عادل عبد المهدي الذي زار تركيا في ايار عام ٢٠١٩، بناءا على دعوة من الرئيس التركي اوردغان[٢٩].

وفي عام ٢٠٢٠ بعد تسلم مصطفى الكاظمي رئاسة الوزراء قام بزيارة رسمية الى انقرة من اجل مناقشة عدة ملفات سياسية وامنية ، و فيما يخص الملف الأمني فان السيد الكاظمي قد اكد على ان العراق يدين جميع الاعمال التي تهدد امن تركيا وان الحكومة العراقية لن تسمح لاي تنظيم او جهة سياسية من استخدام ارض العراق لتهديد دول الجوار وان العراق سيقوم باتخاذ خطوات امنية مهمة في قضاء سنجار في محافظة نينوى شمالي العراق، وعلى الحدود العراقية مع سوريا لرصد ومنع جميع التنظيمات والفصائل المسلحة من دخول العراق[٣٠].

وفي سياق تأثير العامل الامني بين العراق وتركيا، زار وزير الدفاع التركي (خلوصي اكار) العراق في ١٩ كانون الثاني عام ٢٠٢١ وتركزت الاجتماعات مع كبار المسؤولين الامنيين العراقيين على عدة قضايا ابرزها التنسيق الامني بين البلدين في مجال مكافحة الارهاب، وامن الحدود، وتعزيز التعاون العسكري بين البلدين، والتنسيق الامني المشترك لمحاربة حزب العمال الكردستاني، وتم التاكيد ايضا على اهمية دعم تركيا للجيش العراقي وتطوير قدراته في مجالات مكافحة الارهاب والتدريب والاستشارات الامنية كما تم

---

[٢٨] علي حسين باكير، تركيا في العراق: الثابت والمتحول في الدور والنفوذ، ٢٠٢٢/٨/١٥، متاح على الرابط:https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/06/190618071731705

٢٩. حسين البياتي مصدر سبق ذكره.

٣٠. طه العاني ، زيارة الكاظمي الى انقرة، ٢٠٢٢/٧/٣٠، متاح على الرابط:
https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/12/17/8

الاتفاق على محاربة التنظيمات الارهابية الناشطة في المنطقة الحدودية المشتركة[٣١].

تغاضت القوى الكبرى عن التدخل التركي في شمال العراق لاسيما في بداية عام ٢٠٢١ التي شهدت زيارة وزير الدفاع التركي "خلوصي أكار" الى بريطانيا واتصال الرئيس الامريكي "جو بايدن" بنظيره التركي "رجب طيب أردوغان" في ٢٣ نيسان من نفس العام، مما يعني موافقة ودعم الغرب لتركيا في تحركاتها العسكرية غير المبررة داخل الاراضي العراقية. وفي ٢٢ ايار عام ٢٠٢١ زار وزير الدفاع التركي "خلوصي أكار" قاعدة عسكرية شمال العراق بعد يومين من تصريحات وزير الداخلية التركي "سليمان صويل" حول رغبة بلاده في انشاء قواعد عسكرية في العراق على غرار سوريا مشددا على الاهمية الاستراتيجية لمنطقة "متينا" في محافظة دهوك[٣٢].

وفي نيسان عام ٢٠٢٢ شنت القوات التركية عملية عسكرية في شمال العراق ضد عناصر حزب العمال الكردستاني في "مناطقَ متينا، والزاب، وأفاشين، وباسيان"، وقد استدعت وزارة الخارجية العراقية السفير التركي لدى العراق "علي رضا كوناي"، على خلفيّة الانتهاكات وخروقات الجيش التركي ومنها العملية العسكرية الاخيرة واسعة النطاق[٣٣]. وفي ٢٠ تموز من نفس العام قصفت القوات التركية احد المنتجعات السياحية في محافظة دهوك شمال العراق

٣١. مصطفى ابراهيم سلمان، مصدر سبق ذكره ، ص٢٣٣.

٣٢. ضحى الخالدي، المخلب التركي، مقاربة للدور التركي في عراق ما بعد داعش، سياسياً وأمنياً واقتصاديا، ٣٠//٢٠٢٢، متاح على الرابط:https://tisri.org/ar/?id=oxb6h6zx

٣٣. الرئاسة العراقية: العمليات التركية داخل حدودنا تهديد للأمن القومي، ٢٠٢٢/٧/٢٨، متاح على الرابط:https://www.dw.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%

مما اسفر عن وقوع عدد من القتلى والاصابات، وقد دان مجلس الامن الدولي هذا الاعتداء مؤكدا على دعمه لاستقلال وسيادة ووحدة الاراضي العراقية[٣٤].

ويمكن القول ان العراق كان يرفض باستمرار ان تكون أراضيه منطلقا لهجمات تهدد امن الاراضي التركية مجددا لكن هناك من لديه مخاوف وشكوك من عدم قدرة العراق من الناحية الواقعية على تامين حدوده الشمالية مع تركيا. ان التوصل لتفاهم امني وعسكري جديد مع تركيا ربما قد يشكل خطوة ايجابية للبلدين ويضمن بقاء القوة الصلبة التركية كعامل توازن جيو-امني وجيو-سياسي داخلي واقليمي لكن ذلك سيكون مقرون في عدم وجود معارضة من اطراف خارجية مؤثرة مثل ايران صاحبة النفوذ الاقوى في العراق، وعليه فان هذا الملف سيختبر مدى استقلالية الحكومة العراقية ومدى خضوعها للضغوط الخارجية من جهة، بالإضافة الى مدى استعداد تركيا في الدفاع عن مصالحها ووجودها في العراق في ظل المعطيات والظروف السائدة داخل العراق وفي الاقليم معا[٣٥].

المطلب الثاني: مشكلة المياه واثرها على الواقع العراقي

ملف المياه تاريخيا، يعتبر من اهم القضايا العالقة بين العراق وتركيا، واحد اهم اسباب التوتر وعدم الاستقرار في علاقات البلدين خصوصا بعد عام ٢٠٠٣، حيث احتلت مسالة الموارد المائية قمة اولويات دول منطقة الشرق الاوسط، بعد ان اصبح الامن المائي يوازي الامن العسكري باعتباره يتعلق

٣٤. مجلس الأمن الدولي يدين "الاعتداء" على دهوك العراقية، ٢٠٢٢/٧/٣٠، متاح على الرابط:
https://al-ain.com/article/iraq-security-council-condemnation-bombing-dohuk

٣٥. علي حسين باكير، مصدر سبق ذكره.

بالأمن القومي للمنطقة، ولاسيما الدول الثلاث المشتركة في نهري دجلة والفرات وهي تركيا والعراق وسوريا[٣٦].

وبحسب بعض الاحصائيات والدراسات نسبة الاجهاد المائي في العراق وصلت الى (٣.٧) من قيمة (٥) حسب نسبة مؤشر الاجهاد المائي العالمي لذا فان العراق يدرج ضمن قائمة الدول المصنفة بان لديها "خطورة عالية" فيما يتعلق بالندرة المائية في كافة المجالاتت، وهناك توقع في عام ٢٠٤٠، سيكون العراق بلا انهار بعد جفاف نهري دجلة والفرات بشكل تام وهناك عدة اسباب تقف وراء هذا الوضع المائي المتدهور، اضافة الى عوامل التغير المناخي، فان كثرة السدود التي نفذتها تركيا على نهري دجلة والفرات ستنعكس سلبا على واردات العراق من المياه[٣٧].

وتسببت كثرة السدود التي انشأتها تركيا على النهرين بنقص شديد بكمية المياه الواصلة للعراق، والتي اثرت بدورها على الواقع الزراعي العراقي، ويعد مشروع جنوب شرق الأناضول الذي ترجع بداياته الى الثمانينات من القرن الماضي احد ابرز المشاريع المائية التركية التي تركت تداعياتها على طبيعة العلاقات بين البلدين بعد العام ٢٠٠٣، المشروع التركي يكشف ابعاد تتجاوز التطوير والتنمية في تركيا بدافع تحقيق مجموعة اهداف[٣٨].

---

٣٦. سلمان علي حسين، المياه في العلاقات العراقية التركية، مجلة قضايا سياسية، العدد٥٩، بغداد، ٢٠١٩، ص٣.

٣٧. احمد الدباغ ،ازمة المياه في العراق، ٢٠٢٢/٧/٢٧، متاح على الرابط:
https://www.noonpost.com/content/29205

٣٨. فرح عبدالكريم محمد، النزاع على المياه بين العراق وتركيا (٢٠٠٣-٢٠١٤)، رسالة ماجستير منشوره، جامعة الشرق الاوسط، الاردن، ٢٠١٤، ص ص١٣٢-١٣٤.

١. التحكم في مياه نهري دجلة والفرات عبر انشاء السدود والقنوات التي يمكنها السيطرة على كميات المياه الواصلة الى الجزء الاسفل من النهرين (سوريا والعراق).
٢. ايجاد وضع جغرافي جديد لا يتلاءم مع أي نزعات انفصالية في الاراضي التركية كون المشروع يتضمن اقامة مشاريع فرعية هي (٢٢) سدا و(١٩) محطة توليد للطاقة الكهربائية.
٣. ايجاد فاصل طبيعي بين المناطق التي يقطنها الاكراد والقواعد الخلفية لعناصر حزب العمال الكردستاني المتواجدين بشكل اكثر في الجانب الاخر من حدود تركيا الفاصلة مع العراق وسوريا عبر نقل الاكراد برضاهم او عنوة بعيداً عن الحدود.
٤. المشروع التركي سيؤدي الى نقص المياه وتردي نوعيتها في العراق، مما ينتج نقص في الانتاج الزراعي والحيواني والبحث عن اسواق خارجية لاستيراد الغذاء من الدول التي تتمتع بوفرة مائية.
٥. يؤدي انجاز بناء السدود والمشاريع التركية على نهري دجلة والفرات قيام واقع زراعي جديد وخلق قرى ومدن ونشاط سكاني كثيف قرب الحـــدود العراقية، مما قد يسبب مشكلات امنية بين البلدين.

في عام ٢٠٠٧ عقد اجتماع وزاري ضم العراق وتركيا وسوريا في مدينة (انطاليا) التركية لمناقشة استثمار مياه نهري دجلة والفرات لصالح بلدان المنطقة كما عقدت اللجان الفنية للبلدان الثلاث في العام نفسه اجتماعات بخصوص الموارد المائية المشتركة، وتم الاتفاق على تبادل المعلومات المائية، وتعهد الجانب التركي بعدم الحاق الضرر بالعراق وسوريا من جراء انشاء سد (اليسو) على نهر دجلة وبما يؤمن اطلاق كميات كافية من المياه لا تقل عن

المياه المتدفقة قبل انشاء السد، وفي عام ٢٠٠٨ عقد في دمشق اجتماعا لوزراء الري في العراق وتركيا وسوريا بهدف مناقشة تثبيت الحصص المائية بينهم، وتم الاتفاق على تشكيل لجنة ثلاثية للعمل من اجل الوصول الى اتفاق نهائي بهذا الشأن[٣٩].

وقع العراق وتركيا مذكرة تفاهم في كانون الاول عام ٢٠١٤، في مجال المياه، تتألف من (١٢) مادة ابرزها تأكيد اهمية التعاون في مجال ادارة الموارد المائية لنهري دجلة والفرات وتحديد الحصة المائية لكل دولة[٤٠]، وفي كانون الثاني عام ٢٠١٨ اجرى وزير الموارد المائية العراقية الاسبق حسن الجنابي مباحثات مع وزير الغابات والمياه التركي آنذاك تركزت حول زيادة كميات المياه المطلقة الى العراق اثناء تنفيذ خطة ملء سد (اليسو) بمعدل (٩٠)) مليارم^{3} في الثانية وقيام الشركات التركية بكري نهر دجلة ضمن محافظة بغداد، وفي شهر ايار من نفس العام عقدت اجتماعات الدورة(١٨) للجنة الاقتصادية العراقية–التركية المشتركة اتفق خلالها الطرفان على اهمية النظر في حصة العراق من المياه وضرورة مواصلة اللقاءات والاجتماعات بين البلدين[٤١]. ورغم عقد البلدين العديد من جولات المفاوضات بشان المياه، الا ان تركيا لم تتخلى عن تنفيذ مشروعها الابرز في جنوب شرق الاناضول دون مراعاة مصالح جيرانها الاخرين، وهذا يعتبر مخالف للاتفاقيات الثنائية وقواعد القانون الدولي التي تحدد عدد من الضوابط بشان الانتفاع المنصف والمعقول من مياه النهر الدولي من الدول التي تستخدم مياهه. لذا لم يتوصل العراق وتركيا طيلة هذه

٣٩. سلمان علي حسين، مصدر سبق ذكره، ص٣.

٤٠. عادل فاخر، اتفاق جديد بين العراق وتركيا حول المياه، ٢٠٢٢/٧/٢٩، متاح على الرابط:
https://www.scidev.net/mena/news/new-agreement-between-iraq-

٤١. سلمان علي حسين ، مصدر سبق ذكره ، ص١٧.

المدة الى معاهدة صريحة لتقاسم مياه النهرين وذلك لعدة اسباب ابرزها : أولا: عدم وجود قانون دولي يحدد توزيع الموارد المائية المشتركة وادارتها ، ثانيا: غياب التنسيق بين العراق وسوريا بشان مياه نهري دجلة والفرات. ثالثا: حروب العراق الاقليمية التي خاضها اجبرته على اقامة علاقات طيبة مع تركيا، دون ان يكون هناك رد فاعل ضد سياسة تركيا المائية[٤٢] .

ولأهمية عامل المياه في علاقات البلدين عينت الحكومة التركية "فيصل ايروغلو" مبعوثا للمياه في العراق، وبادر الاخير لعقد لقاء مع المسؤولين العراقيين في بغداد في تموز عام ٢٠١٩ لأعداد خارطة طريق لحل مشكلة المياه، وتم طرح انشاء مركز بحثي للمياه في البلدين لتبادل المعلومات كونها الركيزة الاساسية لأي تعاون في مجال المياه العابرة للحدود[٤٣].ورغم سلسلة اللقاءات والاجتماعات الرسمية بين البلدين، ووعود الجانب التركي بعدم الاضرار بحصص العراق المائية فانه لازالت مشكلة المياه عالقة بين العراق وتركيا.

وحسب تقارير مؤسسة "جاتام هاوس" (Chatham House) وهي واحدة من ابرز مراكز البحوث والاستشارات في العالم، كان العراق لديه وضع مائي جيد لغاية عام ١٩٧٠ وذلك لوجود نهري دجلة والفرات ولكن بعد هذه المدة، فقد العراق تقريبا (٤٠٪) من مياهه بسبب سياسة تركيا المائية تجاهه، وكانت تصريفات مياه نهر الفرات الداخلة للعراق من سوريا وتركيا في عام ١٩٣٣، تصل الى (٣٠) مليارم^{3} ، في حين انخفضت الى (٩.٥)) مليارم^{3} في عام

٤٢. فرح عبدالكريم محمد، مصدر سبق ذكره ، ص١٣٤.

٤٣. لؤي علي الدلوي، تأثير العلاقات الثنائية التركية العراقية على علاقاتهم المائية بعد ٢٠٠٣، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد٢٧، العراق، ٢٠٢٢، ص ص ١٨٩-١٩٠.

٢٠٢١، بينما نهر دجلة فان تصريفاته كانت تصل الى (٢٠.٥) مليارم^{٣}، وانخفضت الى (٩.٧) مليارم^{٣} في عام ٢٠٢١[٤٤].

وفي تقرير صدر مؤخرا عن "المنظمة الدولية للهجرة" التابعة للأمم المتحدة، بين ان منسوب المياه في نهري دجلة والفرات يتراجع "بمعدل غير مسبوق" مما ادى الى نزوح قسري لتجمعات سكانية عراقية بالكامل، وتسبب نقص المياه وتلوثها في اصابة العديد من العراقيين بالأمراض ودفعتهم الى الخروج في مظاهرات عنيفة جنوب العراق في صيف عام ٢٠١٨، وقد ابلغت الحكومة العراقية الجانب التركي بخطورة خططها المائية إلا انها ردت فقط بالكثير من الأعذار [٤٥]، اضافة الى ذلك تراجع الانتاج الزراعي في العراق خلال الاعوام الماضية ، بعد ان فقد العراق حوالي (٤٠%) من اراضيه الاكثر خصوبة والتي كانت تسد الحاجة المحلية من المحاصيل الموسمية، فيما بات نحو (١٢) مليون عراقي يعتمدون على اقتصاد الزراعة مهددون بالبطالة[٤٦].

تدهور وانخفاض وصول المياه الى العراق، اصبحت له تداعيات على المجتمع العراقي ففي عام ٢٠١٩، بينت المنظمة الدولية للهجرة (IOM) ان نقص مياه الشرب في بعض مناطق الوسط والجنوب قد اجبر (٢١،٣١٤) عراقيا على الهجرة، فضلاً عن ذلك، فقد حذر الرئيس العراقي الاسبق برهم صالح ان العراق قد يواجه عجز سنوي في المياه يصل تقريبا الى (١٠.٨)

٤٤. بهروز جعفر، ازمة نقص المياه في العراق: مخاطرها، مظاهرها، وآليات التعامل معها، ٢٠٢٢/٧/٤، متاح على الرابط:https://shafaq.com/ar/%D9%85%D9%82%D9%80%D8%A7%D9%

٤٥. عبد الكريم جبار، المشاريع المائية التركية والايرانية وانعكاسها على الوضع المائي والغذائي والبيئي، ٢٠٢٢/٧/٢٥، متاح على الرابط:https://iraqieconomists.net

٤٦. صفا خالد، مشكلة مياه العراق : اوراق الضغط على تركيا، ٢٠٢٢/٧/٢٦، متاح على الرابط: https://assafirarabi.com

مليارم[٣] في عام ٢٠٣٥، مع تهديد (٥٤%) من الاراضي الصالحة للزراعة في العراق من ارتفاع نسبة الملوحة فيها. لذا سيتأثر القطاع الزراعي في العراق بشدة في المستقبل بسبب انخفاض منسوب المياه، على الرغم من ان الزراعة تمثل اقل من (٥%) من الناتج المحلي الاجمالي الا انها توظف تقريبا ثلث العراقيين الذين يعيشون في المناطق الريفية ويعتمدون بشكل اساس على الزراعة[٤٧].

وبحسب تقدير بعض خبراء المياه في العراق فان الاحتياج المائي للعراق سيكون بواقع (٧٥) مليار م٣ في بداية الالفية الثالثة، ومن الممكن ان يرتفع الطلب على المياه الى (١٠٠) مليارم٣ سنوياً في عام ٢٠٢٥ ، في حين ان كمية المياه المتاحة في العراق لم تصل الى هذا الرقم المذكور وان هذا المستوى لا يلبي الاحتياج الفعلي للقطاعات الزراعية والصناعية والمنزلية التي هي في تزايد مستمر وكما موضح في الجدول رقم(١)، وتشير بعض الدراسات ان خسارة كل مليار م٣ من مياه نهر الفرات في العراق تؤدي الى فقدان (٢٧) الف دونم من الاراضي الصالحة للزراعة[٤٨]، وقد اكد وزير الموارد المائية العراقي السابق مهدي رشيد الحمداني في عام ٢٠٢١ ان العراق يعاني من شحة مائية خطيرة حيث انخفضت التصريفات المائية الداخلة من تركيا عن طريق نهري دجلة والفرات بواقع (٥٠%) وان الروافد والانهار مثل سدة "دربندخان" في

٤٧. سيد حامد حسيني، تحديات الامن المائي في العراق، مركز الدراسات الاستراتيجية/ جامعة كربلاء، ٢٠٢٢/٧/٥، متاح على الرابط:
http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2022/01/25/%D8%AA%

٤٨. حميد نعمة الصالحي، الامن المائي في العراق، مركز رواق بغداد، ٢٠٢٢/٧/٥، متاح على الرابط:
https://rewaqbaghdad.org/home/ViewArticlesNews/77

شمال العراق وصلت نسبة المياه فيها الى الصفر تقريبا كما ان نسبة المياه قد انخفضت الى (٧٠%) في نهر "الزاب" في مدينة كركوك [٤٩].

جدول رقم (١) يبين حجم الطلب الحالي والمستقبلي للمياه في العراق (مليارم٣/ سنة)

السنة	الزراعي	الصناعي	المنزلي	الطلب الكلي
٢٠٠٠	٤٥,٠٠٠	٠,٥	١,٨٣	٤٧,٠٣٣
٢٠١٠	٤٠,١٠٩	١,٥	٢,٧	٤٤,٠٣٠٩
٢٠١٥	٤٣,٣٠٠	٢	٢,٨	٤٨,٠٠١
٢٠٢٠	٤٦,١٣١	٣,٢	٣,٣	٥٢,٠٦٣١
٢٠٢٥	٤٩,٠٠٠	٤,٢	٤,٠٠	٥٧,٠٠٢
٢٠٣٠	٥٢,٩١٠	٥,٣	٧,٢٨	٦٥,٠٤٩

حميد نعمة الصالحي، الامن المائي في العراق، مركز رواق بغداد، ٢٠٢٢/٧/٥، متاح على الرابط:
https://rewaqbaghdad.org/home/ViewArticlesNews/77

وحذر تقرير اصدرته جمعية المياه الاوروبية، ان العراق يمكن ان يخسر تماما مياه نهري دجلة والفرات بحلول عام ٢٠٤٠ نتيجة بناء السدود والجفاف الشديد في السنوات المنصرمة، وحذر التقرير من تحول العراق الى صحراء متصلة بصحراء شبه الجزيرة العربية. وقد رفضت تركيا جميع المطالبات العراقية بعقد اتفاقات منفردة وعرضت جدولة مياه النهرين في حساب الحصص كما فعلت مع سوريا عام ٢٠١١، اذ تعمل تركيا في توظيف ملف المياه لتكون وسيلة ضغط سياسية في الشرق الاوسط من خلال اقامة عدد كبيرمن السدود لتطبيق استراتيجيتها الاقليمية وارغام العراق للحصول على امتيازات وعقود للشركات التركية، اما الجانب العراقي فان موقفه ضعيف في التعامل مع تركيا في هذا الملف وفي ظل استمرار الانقسامات الداخلية[٥٠].

٤٩. بهروز جعفر، مصدر سبق ذكره.

٥٠. احمد محمد علي، مصدر سبق ذكره ، ص١١٦.

يبدو ان تركيا لديها الكثير من الاسباب السياسية التي تجعلها متمسكة بالمشاريع الاروائية المائية وهي تخوض صراع مع حزب العمال الكردستاني في جنوب تركيا، كذلك لدى تركيا روئ مستقبلية في علاقتها مع العراق في ضوء تصاعد الاهمية السياسية للأكراد في العراق وامتداد تأثيرات المد الكردي على خارطة العراق الجغرافية والسياسية ومن ثم هذه المتغيرات السياسية الجديدة جعلت تركيا تتمسك بقوة بورقة المياه بوصفها اداة ضغط على أي تطورات في الجغرافية والسيادة في العراق[٥١]، ولاسيما بعد استفتاء ٢٠١٧/١١/٢٥ الذي قامت به السلطة في اقليم كردستان من اجل استقلال المحافظات الشمالية العراقية [٥٢].

وكان للعامل الدولي دوره في تشدد الموقف التركي تجاه قضايا المياه العالقة مع العراق اذ حصلت تركيا على مساندة ودعم دولي بهدف تعزيز مكانتها في منطقة الشرق الاوسط، وجاء ذلك الدعم عبر تشجيع الاطراف الفاعلة في البيئة الاقليمية والدولية لمشاريع تركيا المائية (GAP)، اذ صرح الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون، "علينا ان نشجع تركيا لاستغلال مميزاتها التاريخية والحضارية لكي تلعب دوراً اساسيا واقتصادياً اكبر في الشرق الاوسط، واذا امكن حل مشكلة الصراع العربي الاسرائيلي فان مشكلة المياه سوف تكون اهم مشكلـــة في المنطقة"[٥٣]. كذلك يمكن الاستدلال على التأييد من الدعم المالي الكبير الذي قدم لمشروع الكاب من قبل بلدان فاعلة في السياسة الدولية مثل الولايات المتحدة الامريكية وكندا واليابان وفرنسا والمانيا

٥١. فرح عبد الكريم محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص٣.

٥٢. عبد الكريم جبار، المشاريع المائية التركية والايرانية وانعكاسها على الوضع المائي والغذائي والبيئي، ٢٠٢٢/٧/٢٥، متاح على الرابط:https://iraqieconomists.net

٥٣. فرح عبدالكريم محمد، مصدر سبق ذكره ،ص١٣٢.

والكثير من المؤسسات الدولية ومنها الخليجية وبلغ حجم هذه المساهمات المالية (٢٥٠٠)مليون دولار امريكي و(١٤٨٣)مليون مارك الماني و(٢٠.١٤٤) مليون فرينك فرنسي و(١٥٧) الف ين ياباني. فضلا عن ذلك تحاول تركيا من خلال سياستها المائية نشر مبدا حديث في العلاقات الدولية وهو مبدا بيع المياه لدول المنطقة باعتبار ان تصدير المياه يعد تجارة رائجة بين مختلف دول العالم[٥٤].

يمكن القول ان مشكلة المياه بين العراق وتركيا ستبقى بعيدة عن الحل الذي يرضي جميع الاطراف وذلك لاختلاف منطلقات الروئ لهذه المشكلة وسبل حلها، ولا شك انها ستزداد خلال المدة القادمة طالما اصر الجانب التركي على رفض مبدأ القسمة العادلة للمياه وسعيها لإنجاز مشاريعها. ان السنوات اللاحقة ربما ستشهد ازدياد قيمة اهمية المياه عبر مقايضة برميل نفط مقابل برميل ماء، لهذا تحاول تركيا السيطرة وخزن اكبر كميات ممكنة من المياه، لغرض تعزيز دورها الاقليمي ودعم صورتها كعنصر توازن واستقرار في المنطقة[٥٥].

المطلب الثالث: العامل الاقتصادي

العوامل الاقتصادية تؤدي دوراً اساسيا متعدد الابعاد في العلاقات العراقية-التركية، بالنسبة للعراق تشكل تركيا مدخل مهم لوارداته التجارية ودخول البضائع والسلع الى اسواقه من جهة، ومنفذ حيوي لتصدير نفطه عبر الاراضي التركية الى موانئ البحر الابيض المتوسط، ومن ثم الى اسواق النفط العالمية من جهة اخرى[٥٦]،وقد شهدت الاعوام التي تلت الاحتلال الامريكي للعراق توجه

٥٤ فاضل جواد دهش، منى رزاق يوسف، دور السياسة المائية التركية في تفاقم ازمة المياه في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد٣٨، العراق، ٢٠٢٠، ص٤١٣.

٥٥. سلمان علي حسين ، مصدر سبق ذكره ، ص١٩.

٥٦. محمد غسان الشبوط العلاقات الاقتصادية التركية العراقية بعد ٢٠٠٣، ٢٠٢٢/٨/١/ متاح على الرابط: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=531342

تركي نحو منطقة الخليج العربي والعراق خاصة منطلقة من ركيزتين اساسيتين: الاولى: الموقع الاستراتيجي للعراق على اعتباره البوابة التي يتم المرور من خلالها نحو الخليج العربي، والثانية: تصفير المشاكل مع دول المنطقة ومنها العراق[٥٧].

يعد العراق ثاني اكبر منتج للنفط وفقاً لمنظمة الدول المصدرة للنفط اوبك، ويمتلك اكبر خامس احتياطي من النفط في العالم ويمد تركيا باحتياجاتها من النفط بمقدار (١٥%) من اجمالي احتياجاتها النفطية، بالإضافة الى اهمية العراق في تفعيل دور تركيا في المستقبل لتكون محطة لنقل الطاقة الى اوروبا باعتبارها المنفذ الاقرب لتصدير النفط العراقي الى الاسواق العالمية [٥٨]. بعد ٢٠٠٣، انفتح العراق اقتصاديا على تركيا وحاولت الحكومة التركية التعاطي مع الشأن العراقي من خلال تركيزها على المدخل الاقتصادي والتجاري، كون البنية التحتية في العراق خلال هذه المدة تعاني من دمار وبحاجة الى استثمارات خارجية، وتركيا باعتبارها البلد القريب منه والجديرة بالقيام بهذه المهمة[٥٩].

ارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين بشكل كبير، وفي قفزات متتالية من (٩٠٠) مليون دولار عام ٢٠٠٣ الى (١١) مليار دولار عام ٢٠١٢ وقد ساعد ذلك على تخطي معظم التراجعات التي مرت بها تركيا في علاقاتها التجارية مع

٥٧ .احمد عباس عبدالله، عبد الرحمن عبيد جمعة، العلاقات التجارية العراقية – التركية بعد عام ٢٠٠٣ : الواقع والطموح، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد٢، العراق، ٢٠٢١، ص ص٣٠١-٣٠٢.

٥٨. الى اين يمضي مستقبل العلاقات التركية العراقية،٢٠٢٢/٨/٤، متاح على الرابط:
https://www.trtarabi.com/issues/%D8%A5%D9%84%D9%89

٥٩. عامر كامل احمد ، مسارات العلاقات العراقية ــ التركية بعد عام ٢٠٠٣ ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، العدد ٦٤ــ ٦٥، بغداد، ٢٠١٦، ص ص ٧٥ ــ ٧٦ .

الدول العربية الاخرى نتيجة الاضطرابات التي شهدتها اوضاعها خلال تلك المدة، او التوترات السياسية وحالة عدم الاستقرار التي تسود المنطقة[٦٠].

ويمثل اقليم الشمال العراقي، احد ضمانات امن الطاقة التركي باعتباره ضمن البدائل التي يمكن ان تقلل من اعتماد تركيا على الغاز الروسي والذي يصل تقريبا الى (٥٥%) من احتياجات تركيا، وبالتالي هناك حرص واهتمام من جانب تركيا على تجنب اي توتر في علاقاتها مع العراق رغم القضايا الخلافية بين البلدين[٦١]. كذلك نجد ان حجم التبادل التجاري بين البلدين قد تركز في اقليم كوردستان بواقع (٧٠%) ، اذ تشير احصائيات وزارة التجارة لحكومة الاقليم في عام ٢٠١٣، الى وجود (٨٧٠) شركة تركية في اربيل و(١٨٥) شركة في دهوك و(١٧١) شركة في السليمانية، مما يسجل النشاط المتنامي في مستوى تنفيذ المشاريع التنموية عبر الاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة في القطاعات الاقتصادية المختلفة [٦٢]. لذا فان تركيا تجد في العراق ارض خصبة للاستثمار، وبالفعل فان الشركات الاستثمارية التركية وجدت ضالتها في اقليم كردستان واسست مجموعة شركات تركية للعمل خاصة في مجال الطاقة والتشييد والبناء[٦٣].

---

٦٠. سعد جاسم محمد، الامن المائي العراقي بين مفاهيم السياسة المائية العراقية وادارة العلاقات الاقتصادية الخارجية، مجلة كلية المأمون، العدد ٣٢، بغداد، ٢٠١٨، ص١٠٣.

٦١ سعيد الحاج، محددات السياسة الخارجية التركية إزاء العراق، ٦/٢٢/ ٢٠٢٢، متاح على الرابط:
https://idraksy.net/turkish-foreign-policy-determinants-about-iraq/

٦٢. عبد الرحمن علي عبد الرحمن ، ظاهر عبد الزهرة الربيعي، مجلة الدراسات الجغرافية والبيئية ، العدد ٢٤، العراق، ٢٠١٥ ص ص ٤١ــ ٤٦.

٦٣. حيدر علي حسين ،العراق في الاستراتيجية التركية، مجلة دراسات دولية، العدد ٦٠، بغداد، ٢٠١٥، ص١٥٣.

ونمت العلاقات الاقتصادية بين البلدين بشكل واضح وتحول العراق شيئا فشيئا الى واحد من الاسواق التي تحظى بالأولوية لدى المستثمرين الاتراك ، وبالخصوص قطاع الانشاءات الذي باشر اعماله بالعراق وبمختلف فروعه، او ارتبط بشركات عراقية وبعقود طويلة ، حيث بلغ عدد الشركات التركية العاملة او المرتبطة بالسوق العراقية حوالي (١٥٠٠) شركة نفذت (٨٢٤) مشروعا في العراق حتى نهاية عام ٢٠١٣ بقيمة اجمالية بلغت(١٩.٥) مليار دولار[٦٤].

كذلك تركيا تأتي في المرتبة الثانية بعد الصين كشريك تجاري للعراق متفوقة بذلك على ايران حيث تعتمد الاسواق العراقية بشكل اساس على المنتوجات والبضائع التركية وتهيمن الشركات التركية على الاستثمارات والتنقيب عن النفط في اقليم كردستان رغم كونها بلد فقير في انتاج النفط. في المقابل تشكل الاستثمارات العراقية في سوق العقارات التركية المرتبة الاولى عربياً، والثانية عالمياً بعد الاستثمارات الايرانية بواقع (١٨%) تقريبا في عام ٢٠٢٠، حسب بيانات هيئة الاحصاء التركية، حيث شراء العقار يكون مقابل منح الجنسية التركية [٦٥].

السياسة التركية تجاه العراق نابعة من قناعة الساسة الاتراك بأهمية العراق بالنسبة لها لعدة اعتبارات منها: إن تركيا تستورد النفط والطاقة من العراق فضلا عن الفائدة المالية التي تحصل عليها من جراء تدفق النفط العراقي، فقد ارتفع مبلغ الصادرات العراقية من(٥) مليار دولار في عام ٢٠٠٨ الى (٦.٧) مليار في عام ٢٠١٠ ،كما ارتفع هذا المبلغ ليصل(١٠.٨) مليار دولار في عام ٢٠١٤، غير أنه تراجع الى (٧.٦٤) مليار دولار في عام ٢٠١٦ مع ان طموح

٦٤. سعد جاسم محمد، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٠٤-١٠٥.

٦٥. ضحى الخالدي ، مصدر سبق ذكره.

تركيا كان اكبر من ذلك فهي تسعى الى زيادة التبادل التجاري مع العراق الى (٢٠) مليار دولار[٦٦].

وقد تأثرت تركيا بشكل كبير بسيطرة تنظيم داعش الارهابي على مناطق من العراق مما سبب خسائر مالية كبيرة لها نتيجة انقطاع الطرق التي تورد البضائع التركية وسيطرة التنظيم على هذه الطرق، اذ انخفضت حجم الصادرات التركية الى العراق بعد عام ٢٠١٤ الى (٧.٦) مليار دولار، كذلك خسارة عدد كبير من الاستثمارات التركية في مناطق سيطرة داعش في العراق، وبعد تحرير المدن العراقية من سيطرة داعش في عام ٢٠١٧،ارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين ليصل الى (٢٠) مليار دولار في عام ٢٠٢١، وترغب تركيا بالوصول الى (٥٠) مليار دولار مستقبلا[٦٧].

فهناك حاجة اقتصادية متبادلة، عراقية- تركية تستدعي ارتقاء وتطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين وعدم تدهورها على الرغم من الملفات الخلافية بين الطرفين، فحاجة تركيا إلى تعزيز نموها الاقتصادي يزيد من حاجتها إلى النفط العراقي الذي يقدر احتياطه الثابت بأكثر من (١١٢) مليار برميل، إذ تركز الاستراتيجية التركية على ضمان استمرار تدفق النفط العراقي عبر خط نفط جيهان- كركوك الذي يوفر لتركيا موارد دخل مهمة يقابل ذلك حاجة العراق إلى السلع والمنتجات التركية وكذلك يحتاج العراق إلى شركات متطورة لإعادة اعمار ما خربته الحروب، وتمثل تركيا ممرا هاما لنقل النفط العراقي إلى أوروبا، كل هذه الحاجات والمنافع المتبادلة أثرت في طبيعة العلاقة بين البلدين، ونجد ان اركان الاستراتيجية التركية تجاه العراق قد تكاملت بأبعادها السياسية

٦٦. احمد عباس عبدالله، عبد الرحمن عبيد جمعة، مصدر سبق ذكره ، ص ص٢٨٧-٢٨٨.

٦٧. احمد محمد علي، مصدر سبق ذكره ، ص١١٢.

والامنية والاقتصادية وبذلك تكون تركيا قد حققت نسبة من الفعل الاستراتيجي الاقتصادي المثمر في إحدى اهم دول عمقها الاستراتيجي[٦٨].

ويمكن القول ان ربط السوق العراقية بالمنتجات الزراعية والصناعية التركية ولو بقدر معين سيولد ضغوط اقتصادية هائلة على صاحب القرار السياسي التركي، حيث تتعمق المصالح ويبقى مصير العديد من المصالح الاقتصادية التركية وما سيتحقق من استثمارات لتعميق التجارة البينية مع العراق مرهونا، بمدى ما متوفر لدى الجانب التركي من حرص على مسار علاقته مع العراق[٦٩]، كذلك ان ازدهار العراق واستقراره يشكل حاجة تركية وسيساهم في تحقيق امن الطاقة التركي وارتفاعا في دخول الافراد بالعراق الامر الذي سينعكس على مستوى الطلب على البضائع التركية بشكل اكبر وامكانية تضاعف حجم التبادل التجاري بين البلدين عدة مرات خلال عشر سنوات القادمة[٧٠].

المبحث الثالث: مستقبل العلاقات العراقية- التركية

اكتسبت العلاقات العراقية-التركية اهمية خاصة نابعة من طبيعة المصالح المشتركة والترابط الجغرافي فيما بينهم، ومن أجل اعطاء صورة عن مستقبل العلاقات بين الدولتين توجب علينا تحديد ثلاثة مشاهد هي:

المطلب الاول: مشهد التراجع في العلاقات العراقية-التركية

يفترض هذا المشهد تعقد وتدهور العلاقات العراقية-التركية على المدى القريب والمتوسط، نتيجة لوجود عدة معطيات تسبب هذا التراجع واهمها:

٦٨. فادية عباس هادي، مصدر سبق ذكره ، ص٣٨٧.
٦٩. سعد جاسم محمد، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٤.
٧٠. المصدر نفسه ، ص١٠٣.

اولا. قضية المياه: من المحتمل ان يتفاقم النزاع حول تقسيم المياه بين العراق وتركيا الى مستويات قد تصل الى مرحلة الصدام والمواجهة على الصعيد السياسي والاقتصادي وربما العسكري في حال ما اذا استمرت تركيا بتنفيذ مشاريعها الحالية، فضلا عن المستقبلية– للسيطرة على حوضي مياه نهري دجلة والفرات في اراضيها وبشكل احادي بدون التنسيق مع الجانب العراقي في الامور الفنية وما يخص الاثار التي قد تصيب العراق وتهدد امنه الغذائي والقومي بشكل مباشر نتيجة هذه المشاريع مع استمرار الموقف التركي الرافض لكل الاتفاقيات الثنائية بين البلدين، سيما اتفاقية الصداقة وحسن الجوار عام ١٩٤٦، واللجان الفنية الثنائية، فضلا عن القانون الدولي الزاخر بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية واخرها اتفاقية استخدام المجاري المائية الدولية للأغراض غير الملاحية لعام ١٩٩٧ السارية المفعول[٧١].

ويمكن القول ان العلاقات العراقية التركية سوف تتعقد وتتدهور نتيجة تزايد حاجات العراق من الموارد المائية في ظل استمرار سياسة تركيا المائية التقشفية التي تهدف الى بيع ومقارنة الماء بالنفط، وبالتالي تحدد كميات المياه الواردة الى العراق بكميات قليلة جدا لا تسد أدنى الاحتياجات المحلية التي يحتاجها العراق للري والشرب والصناعة ، فضلا ان بقاء مشكلة المياه يعد عامل اضافي لقوة تركيا في فرض سياستها على العراق ،لاسيما على المركز واجباره على عدم التدخل اذ ما حاولت تركيا حماية مصالحها في حال تعرضت للتهديد[٧٢].

٧١. رياض مهدي الزبيدي ،الاء طالب خلف، مستقبل النزاع على المياه بين العراق وتركيا–التحديات والحلول، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد١٧، العراق، ٢٠١٩، ص٤٥.

٧٢ صبحي فاروق صبحي، سياسة تركيا المائية حيال العراق واثرها في تطور العلاقات الثنائية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، العدد ١٣، العراق، ٢٠١٥، ص٥١٥.

ويبقى احتمال المواجهة العسكرية بين البلدين مستبعد على المدى القريب والمتوسط، وذلك لان الاوضاع الداخلية للعراق وما مر به من ظروف سياسية وامنية وعدم استقرار ادت الى ان يكون بأضعف حالاته، وهو ما لا يمكنه من التصعيد مع الجانب التركي، سيما وان هنالك الكثير من التقصير واحيانا الفشل على مستوى استثمار المياه الداخلة للعراق وذهاب معظمها هدرا في مياه الخليج العربي[٧٣].

ثانيا القضية الكردية: تعد القضية الكردية احد اكثر المشاكل الداخلية تهديداً لتوازن وامن تركيا وكما ذكرنا سلفا بان المخاوف التركية تتمثل في اقامة دولة كردية وهذا الامر قد يؤدي الى حدوث عدم استقرار واضطراب داخلي في تركيا، لهذا احتفظت تركيا بوجود عسكري لها من خلال انشاء قواعد عسكرية في شمال العراق، فمن خلال هذا المشهد، نفترض في حالة حدوث تدخل عسكري تركي جديد داخل الاراضي العراقية ربما يدفع العراق الى اتخاذ عدد من الاجراءات الرادعة لصد اي انتهاك لسيادته، وقد يكون من بينها قطع العلاقات الدبلوماسية او المواجهة العسكرية في الحدود الممكنة. ومن خلال هذه المعطيات المذكورة من الممكن ان تتجه العلاقات بين البلدين نحو التراجع نتيجة لوجود بعض القضايا الخلافية العالقة بينهما وامكانية تحفيزها تبعاً لما تشهده السياسة التركية نحو العراق من متغيرات[٧٤].

ثالثا. قضية الموصل وكركوك: ظهرت الاطماع التركية بشكل واضح في محافظتي كركوك والموصل بعد حرب الخليج الثانية في عام ١٩٩١ حيث

٧٣ رياض مهدي الزبيدي ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٥.

٧٤ سهير صلاح محمود، السياسة التركية الجديدة تجاه العراق بعد ٢٠١٧، مجلة كلية التربية الاساسية، العدد ١١٤، بغداد، ٢٠٢٢، ص٣٥٨.

تعتبرهما تركيا جزءاُ من اراضيها على الرغم من وجود معاهدة عام ١٩٢٦، بين كل من بريطانيا وتركيا والعراق والتي انهت الخلاف بشان هاتين المحافظتين وعدتهما جزء من الاراضي العراقية. وبعد عام ٢٠٠٣ برزت التوجهات التركية نحو هاتين المحافظتين بسبب المخزون النفطي الكبير الموجود في كركوك والموصل، فضلاً عن ذلك فان قضية كركوك مرتبطة بوجود الاقلية التركمانية فيها مما جعلها واحدة من اهم المشكلات التي تهدد مسار العلاقات العراقية- التركية، ولكون كركوك تتميز بموقع مهم وفيها موارد طبيعية كثيرة ومما زاد الامر تعقيداً فيها هو تداخل القوميات العربية والتركمانية والكردية ، خصوصا وان الاكراد يعتبرون كركوك جزء مهم من اقليم كردستان باعتبارها امتداد جغرافي لتواجد الاكراد بينما تركيا ترفض ذلك وبشدة لان في حال بسط الاكراد سيطرتهم على كركوك سوف يزيد من مكانتهم السياسية والاقتصادية، ومن ثم سوف تكون لهم مطالب بالانفصال عن العراق واقامة دولة كردية مستقلة وبالتالي هذا سيكون دافع مشجع لعناصر حزب العمال الكردستاني في تركيا والذين يطالبون بالانفصال لنفس السبب[٧٥]، لذا فان تركيا دعمت التركمان الذين يمثلون ثالث جماعة عرقية كبيرة في العراق، وبخاصة مطالبتهم بتولي زمام مدينة كركوك على حساب الاكراد الذين يعتبرون كركوك ارثا لهم، وبالتالي ستعتبر تركيا أسوأ سيناريو لها في حال قيام دولة كردية مستقلة في شمال العراق عاصمتها كركوك والتركمان تحت وصايتها[٧٦].

رابعا. الدور التركي في الخلافات بين بغداد وأربيل: اتسمت العلاقات العراقية- التركية باللجوء الى الحلول الوقتية بدل الحلول الدائمة، وبقيت عرضة للخلاف

٧٥. المصدر نفسه ، ص٣٥٤.

٧٦. هنري ج. باركي ، مصدر سبق ذكره.

مجدداً في ضوء عدم سعي البلدين في وضع شروط واقعية تكفل استمرار علاقة مستقرة بينهم. كذلك فان تشابك علاقات تركيا مع اقليم كردستان بات يشكل عقبة امام استقرار العلاقات بين البلدين[٧٧].ويتمثل الخلاف العراقي حول دور تركيا في اقليم كردستان في الآتي:

١. دور تركيا في تصدير النفط من اقليم كردستان بشكل مستقل دون موافقة حكومة بغداد عبر ميناء جيهان التركي لأسواق أوروبية، مما كان سبب في تجدد الخلافات بين بغداد واربيل ابرزها في عام ٢٠١٧، في عهد حكومة رئيس الوزراء العراقي الاسبق عادل عبد المهدي[٧٨]. لذا فان هذا الوضع المربك ينذر بالتوتر والصدام بين البلدين خصوصا في ظل قناعة حكومة المركز في بغداد بأن الحكومة التركية قد استمرت بالتدخل بشكل علني في شؤون العراق الداخلية، لغرض زيادة نفوذها والتأثير على المشهد السياسي العراقي[٧٩].

٢. الرغبة المتبادلة في الاستفادة: تسعى تركيا الاستفادة من تعاظم النفوذ الكردي ودورهم في صياغة المشهد السياسي في العراق ومثل هذا الامر يدخل في حسابات دول المنطقة لغرض التنافس في رسم السياسة العراقية حيث نجد التنافس التركي – الايراني في العراق يعود الى عهد قديم مع اختلاف اسلوب كل طرف، اما طموح الاكراد فانه يتمثل في بناء علاقات رصينة مع دولة اقليمية مؤثرة مثل تركيا تشكل منفذاً لهم على الغرب

٧٧. احمد عدلي، مصدر سبق ذكره.

٧٨. المصدر نفسه.

٧٩. خورشيد دلي، الدوافع التركية من تطوير العلاقة بإقليم كردستان العراق/٤/٩/٢٠٢٢، متاح على الرابط: https://www.wahdaislamyia.org/issues/135/kdali.htm

وتحديداً الولايات المتحدة الامريكية في ظل العلاقات التاريخية المتينة التي تربط البلدين منذ انضمام تركيا الى الحلف الاطلسي في عام ١٩٥٢ [٨٠].

٣. الدوافع التركية غير المعلنة، هذه الدوافع هي الاخطر على المستوى الاستراتيجي، فالأجندة التركية، تتجاوز اقليم كردستان وتذهب باتجاه تمزيق وحدة العراق والمنطقة واضعافها لغرض اتمام السيطرة عليها. والسياسة التركية تهدف في جعل الاكراد في مواجهة العرب والعكس، الشيعة في مواجهة السنة، الجنوب والوسط في مواجهة الشمال والغرب، اكراد تركيا في مواجهة اكراد العراق، واستناداً لهذه السياسة ليس غريباً ان تقوم تركيا في تقديم الدعم لأكراد العراق، بغية دفعهم الى الصدام مع حكومة بغداد المركزية، مستفيدة من عجز الحكومات العراقية الماضية التي تشكلت بعد عام ٢٠٠٣، وعدم قدرتها في تجاوز وحل القضايا الخلافية مع اقليم كردستان، وعلى هذا الاساس، فان تركيا اصبحت تراهن على اقليم كردستان ليس فقط في تمرير سياستها وبسط نفوذها في العراق فحسب بل اتجاه مجمل مصالحها الاقليمية في المنطقة[٨١].

المطلب الثاني: مشهد التطور في العلاقات العراقية-التركية

على الرغم من التوترات المستمرة في العلاقات بين البلدين فان علاقة العراق بتركيا يمكن ان تتطور بشكل أكثر خلال المدة القادمة، إذ ان العراق مازال اقتصاديا بحاجة الى تركيا ،وبحاجة الى حصة مائية ثابتة، وتصدير نفطة عن طريق الموانئ التركية، وفي الوقت نفسه لا تستغني تركيا عن علاقتها

٨٠.احمد عدلي، مصدر سبق ذكره

٨١.المصدر نفسه.

بالعراق[٨٢]، فهي شخصت مبكرا اهمية لمرحلة الجديدة التي يمربها العراق بعد عام ٢٠٠٣، وادركت ايضا مقدار المكاسب التي يمكن ان تتحقق من خلال تعزيز علاقاتها المستقبلية مع العراق[٨٣].ويمكن تعزيز هذا المشهد بالاستناد على المعطيات الاتية[٨٤]:

اولا. القضية الكردية: هذه القضية هي احد ابرز ثوابت السياسة الخارجية التركية اتجاه العراق لان تركيا تعارض وجود اي دولة مستقلة للأكراد سواء في العراق او ايران او سوريا لأنها تتخوف من قيام اكراد تركيا بتصرف مماثل او على الاقل السعي لإقامة حكم ذاتي وانسجاماً مع تلك الرؤية التركية ولغرض الحفاظ على امنها القومي، فقد دعمت ووقفت الى جانب الحكومة العراقية في معارضتها لنتائج الاستفتاء الذي اجرته حكومة اقليم كردستان للانفصال عن العراق في ايلول عام ٢٠١٧، وقد ادى هذا الموقف الى تراجع الاقليم عن العمل بنتائج الاستفتاء اذ انها اتبعت اسلوب المقاطعة مع الاقليم لأفشال موضوع الانفصال وهذا يعطي الدليل القوي على متانة وترابط المصالح المشتركة بين البلدين، كما ان تركيا تعارض تواجد عناصر حزب العمال الكردستاني في الاراضي العراقية حيث تتهم تركيا عناصر هذا الحزب في تنفيذ العديد من الهجمات الارهابية التي ضربت عدد من المدن التركية خصوصا بعد تحرر مدينة الموصل من سيطرة داعش.

ثانيا. الحفاظ على وحدة الاراضي العراقية: اتسم الموقف التركي من تقسيم العراق بالرفض القاطع، لأنه سيفتح المجال لكل دول الجوار ومن ضمنهم تركيا

٨٢.فادية عباس هادي، مصدر سبق ذكره ،ص ص ٣٩٦-٣٩٧.

٨٣. حيدر علي حسين ،مصدر سبق ذكره ، ص١٥٢.

٨٤.سهير صلاح محمود، مصدر سبق ذكره ، ص ص٣٥٦-٣٥٨.

للتعرض لخطر التقسيم، لهذا فان تركيا قد عارضت جميع دعوات تأييد اقليم الوسط والجنوب، اذ انها تفضل بقاء العراق موحداً لأنه من السهل احتوائه وبسط نفوذه فيه خصوصا ان لدى تركيا الكثير من التعاملات الاقتصادية سواء في الشمال او الوسط او الجنوب من العراق في مجال الاستثمار والتجارة.

ثالثا. العامل الاقتصادي: يعد العامل الاقتصادي من ابرز العوامل التي تساعد على تنمية العلاقات العراقية- التركية بعد عام ٢٠٠٣، اذ اتسمت هذه العلاقات بالتوسع الملحوظ في جميع النواحي الاقتصادية، اذ وصل الاستثمار التركي في العراق الى ما يقارب (٧٥- ٨٠) % من بين مجموع استثمارات الدول الاجنبية الاخرى في مجال اعادة البنى التحتية، اما في مجال التجارة فان العراق يعد اكبر سوق مستهلك للمنتجات التركية كذلك تعتمد تركيا في تجهيز احتياجاتها من الغاز الطبيعي بنسبة (٩٥%) من مصادر خارجية، مما يجعل ذلك عنصر لتعزيز علاقاتها مع العراق فضلاً عن تعاون البلدين الواسع في المجال النفطي.

رابعا. العامل الامني :تقتضي مصالح البلدين التعاون الامني المشترك للقضاء على كافة العوامل التي تهدد امن واستقرار مصالح الجاريين، لذا فان الملف لآمني سيكون حاضراً في معظم مسارات العلاقة بين العراق وتركيا، كذلك التطورات الامنية الكثيرة التي مر بها العراق لاسيما في مواجهة داعش كان لها الاثر البالغ على الامن القومي التركي مما يستوجب تكثيف الجهود المشتركة لكي يبقى الوضع الامني مستقراً في البلدين، كل هذه المؤشرات تحفز العلاقات العراقية- التركية نحو التعاون والاستقرار مستقبلا.

ويمكن القول في ظل هذه المعطيات، فان توجهات الاستراتيجية التركية ازاء العراق تقتضي اقامة علاقات مستقرة وقوية مع الحكومة العراقية بحيث تكون قادرة من خلالها على صد الطموحات الكردية المستقبلية سواء نحو مزيد من

الاستقلالية او الانفصال، كذلك فان تركيا وايضا دول الجوار الاخرى تسعى ان يكون لها راي في صياغة التركيبة او تشكيلة الحكومة العراقية بجوانبها المتعددة بالقدر الذي يحفظ التوازنات داخل المنظومة السياسية في العراق، لذا تتحرك تركيا من خلال رؤية مفادها ضرورة ايجاد حالة من التوافق حتى وان كان مرحليا بين القوى الرئيسة العراقية والعمل من جانب اخر على تبني دعم جهات محددة تعول عليها في المستقبل باتجاه قضاياها المحورية في العراق[٨٥].

المطلب الثالث: مشهد بقاء العلاقات العراقية-التركية على وضعها الراهن

العلاقات العراقية- التركية مرت بكثير من المراحل المتقلبة المتمثلة بالتقارب مرة، والتباعد مرة أخرى خصوصا على المستويات السياسية والامنية[٨٦]، يقوم هذا المشهد على استمرار الوضع على ماهو عليه حاليا وعلى المدى القريب والمتوسط، واستمرار الجانب التركي باستغلال الاوضاع الغير مستقرة التي تمر بها المنطقة اقليميا وعالميا وتزامن ذلك مع حالة الضعف التي يمر بها العراق على المستوى الداخلي[٨٧]، لذا من المحتمل استمرار العلاقات العراقية- التركية القائمة على الشد والجذب خلال المدة القادمة تبعا للمتغيرات الداخلية لكل من العراق وتركيا والمتغيرات الاقليمية والدولية. ويمكن تعزيز هذا المشهد الذي هو الاقرب الحالي للواقع بالاستناد على المعطيات الاتية:

اولا. النفوذ الامريكي والايراني :تمتلك الولايات المتحدة الامريكية وايران نفوذ واسع التأثير على سياسة العراق الداخلية والخارجية وهذا النفوذ والتأثير سيكون له دور بارز في تحديد طبيعة علاقات العراق الخارجية مع اطراف اخرى سواء

٨٥. حيدر علي حسين ، مصدر سبق ذكره ، ص ص١٤٨-١٥٠.

٨٦.فادية عباس هادي، مصدر سبق ذكره ، ص٣٨٤.

٨٧. رياض مهدي الزبيدي ، مصدر سبق ذكره ص٤٦

مع تركيا او غيرها من الدول، واذا ما استمر هذا الحال فان طبيعة العلاقة بين العراق وتركيا ستتأثر حتماً في المستقبل بنوعية العلاقة بين تركيا والولايات المتحدة الامريكية من جهة، وبين تركيا وإيران من جهة اخرى[٨٨].

على الرغم من تشارك تركيا وايران في الرؤية والموقف من تطلعات الاكراد الانفصالية في العراق وفي دوليتهما الا ان ذلك لم يمنع الاخيرة من السكوت على تزايد وجود عناصر حزب العمال الكردستاني التركي في شمال العراق على مقربة من الحدود التركية وفي مدينة سنجار التابعة لمحافظة نينوى اداريا ولا في دفع الاوساط الحكومية العراقية لإثارة مسالة الوجود العسكري التركي في الاراضي العراقية الشمالية بين الآونة والاخرى والاعتراض على العمليات العسكرية التركية ضد حزب العمال الكردستاني والذي يعد فصل من فصول التنافس الجيوسياسي للدولتين في العراق. وهو ما ينطبق عليه الحال في مناطق سوريا وغيرها في البيئة الاقليمية ومنها مشروع ايران لإيجاد طريق بري لها يبدأ من حدودها مع محافظة ديالى العراقية ويمتد عبر اراضي العراق ومنها الى الحدود وعبر الاراضي السورية وصولا الى ميناء اللاذقية السوري على البحر المتوسط ومنه الى لبنان. واذا ما نجحت ايران في تامين هذا الممر البري الحيوي فانه من شانه ان يوفر لها مميزات استراتيجية مهمة من النفوذ السياسي والمنافع الاقتصادية في مناطق على مقربة من الحدود التركية في اطار تنافس الدولتين على المكانة الاقليمية[٨٩].

---

٨٨. علي حسين باكير، مصدر سبق ذكره.

٨٩. نبيل محمد سليم، العلاقات العراقية التركية بعد عام ٢٠٠٣ في بعدها السياسي والامني، مجلة قضايا سياسية، العدد٦٧، بغداد، ٢٠٢١، ص٣١٨.

اما بالنسبة للنفوذ الامريكي، فان تركيا تعمل على توظيف حاجة الولايات المتحدة لها في عملية اعادة ترتيب الاوضاع في العراق والمنطقة وصياغتها، لذا فان صانع القرار التركي سعى الى ايجاد حالة من التوازن بين مصالح بلاده العليا في العراق والمتمثلة بالأمن والاقتصاد والعلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية بعدها حليفا لها في المنطقة. وبرزت هذه السياسة من حيث التطبيق على شكل سعي تركيا نحو الحد ومعالجة تداعيات سقوط النظام في العراق ودرء تأثيرات الفوضى على امنها القومي وتحجيم الطموحات الكردية والحيلولة دون امتدادها نحو مزيد من التوجه الانفصالي ومنع تفجر الاوضاع في مدينة كركوك التي تنظر اليها تركيا بانها رئة تنفس اقتصادي لغناها بالثروة النفطية[٩٠]. يبدو ان هناك مصلحة مشتركة لدى كل من الولايات المتحدة وايران في تقارب الحكومة العراقية مع تركيا، فالجانب الامريكي يرغب في دخول تركيا بحسم واستمرارها في التحالف ضد تنظيم داعش، وقد يكون العراق مدخل مهم لجر تركيا اليه، واما ايران فهي تطمح احتواء تركيا في موضوع الازمة السورية، وابعادها عن التجمع الخليجي، لذا من المستبعد ان يكون انفتاح العراق على تركيا قد حصل فيما لو كان هناك "فيتو" عليه من قبل ايران، على العموم ستظطر الى الانتظار قبل ان نرى كيف ستؤثر هذه المعطيات على شكل العلاقات العراقية–التركية خلال المرحلة القادمة[٩١].

ثانيا. الهواجس الامنية التركية: طالما بقيت هذه الهواجس الامنية قائمة في ادراك تركيا لمقتضيات امنها القومي فان علاقتها مع العراق سوف تبقى عرضة للتوترات والازمات التي ستنعكس بالضرورة على باقي مجالات العلاقات بين

٩٠. حيدر علي حسين ،مصدر سبق ذكره، ص١٤٧.

٩١ علي حسين باكير، مصدر سبق ذكره.

البلدين وتحول دون استقرارها وتطورها[٩٢]. ان تركيا ادركت قدر التحديات التي يمكن ان تواجهها مستقبلا في منطقة شمال العراق التي هي امتداد للمنطقة الكردية في جنوب شرق تركيا، حيث يرتبط اقليم كردستان العراق مع تركيا بخط حدودى بطول (٧٠٠كم)، ذو طبيعة جبلية وعرة وهذا قد ساعد عناصر حزب العمال الكردستانى بالتسلل الى تركيا واتخاذ هذه المنطقة كملاذ امن لعملياته العسكرية، كما ان تجربة الحكم الذاتي التي يتمتع بها اكراد العراق، شكلت تحديا امنيا لتركيا، من ناحية امكانية تكرار ذلك النموذج في مناطق الاكراد الاخرى في تركيا وايران وسوريا، وهذا قد حفز في اعادة صياغة المشكلة الكردية داخل تركيا ذاتها[٩٣].

وقد وجدت تركيا نفسها في مواجهة مشهد سياسي جديد في العراق لا يتفق مع مرتكزاتها الاستراتيجية لذا وضعت تصورا استراتيجيا اخر يقوم على اساس اخراجه من دائرة المشكلات التي تحيط به واتباع نهج التشارك في ترتيب الوضع السياسي في العراق بدافع التأثير الذي يحقق ويضمن مصالحها ويحمي مكتسباتها التي حققتها، وهذا سيمنح الحكومة التركية القدرة على التحرك صوب العراق من منطلق سياسة متعددة المسالك والابعاد من خلال تطوير الاسلوب الدبلوماسي للتأثير فيه[٩٤]، ويمكن حصر ثوابت تركيا السياسية اتجاه العراق بالاتي[٩٥]:

٩٢. نبيل محمد سليم، مصدر سبق ذكره، ص٣٢١.

٩٣. حيدر علي حسين ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٢.

٩٤. المصدر نفسه ، ص١٤٦.

٩٥. احمد عجاج مطر، أثر الجوار الجغرافي على مستقبل العراق الجيوسياسي، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، العدد ٥٢، بغداد، ٢٠٢٢، ص٤٢٦.

١.الحيلولة دون تقسيم العراق على اساس طائفي او قومي بما قد يودي الى ظهور دولة كردية مستقلة او كونفدرالية عاصمتها مدينة كركوك الغنية بالنفط، والتي قد تشجع التطلعات لكيان مماثل في صفوف الكرد الاتراك الاكثر عددا ومساحة.

٢. حماية الاقلية التركمانية في المناطق الشمالية للعراق وتحديدا في كركوك.

٣. منع استخدام حزب العمال الكردستاني الاراضي العراقية المحاذية لتوجيه ضرباته الى الجيش التركي.

٤. الوقوف بوجه قيام دولة عراقية اصولية غير ديمقراطية.

ثالثا. محددات استمرار التعاون بين العراق وتركيا: تحكم العلاقات العراقية–التركية، عدة محددات دافعة باتجاه تعزيز التعاون بينهما اغلبها ينطلق من عوامل تاريخية وجغرافية، فتركيا تمثل بوابة العراق نحو اوروبا والولايات المتحدة الامريكية في تصدير النفط، وهذا الامر مهم لصانع القرار السياسي في العراق في تبني ووضع السياسة الخارجية الملائمة نحو تركيا، ايضاً فان اغلب مصادر المياه في العراق تأتي من الاراضي التركية مما يدفع العراق نحو تعزيز التواصل والتعاون مع تركيا، وكذلك الحال بالنسبة لتركيا التي تعتبر العراق بوابتها نحو الخليج العربي ودول شرق اسيا، فضلًا عن الجوار الجغرافي والتداخل المجتمعي بينهم وحرص تركيا في ان يبقى العراق موحداً ومستقراً لتجنب قيام دولة كردية جنوب تركيا تهدد امنها القومي، اضافة الى التبادل الاقتصادي الواسع بين البلدين، كل المعطيات المذكورة هي دافع نحو توثيق

وتعزيز العمل المشترك واحتمالية استمراريه تحقيق هذا المشهد وارده جداً لوجود رغبة لدى الطرفين في التعاون لحل جميع القضايا العالقة[٩٦].

الخاتمة والتوصيات

شكلت العلاقات العراقية – التركية واحدة من اعمق العلاقات بين البلدين على المستوى الاقليمي منذ قيام الدولتين العراقية والتركية بعد الحرب العالمية الاولى، وبعد عام ٢٠٠٣، لم تكن هذه العلاقات على وتيرة واحدة بل تخللتها مراحل صعود وهبوط بسبب وجود مجموعة مشاكل عالقة تتعلق بالحدود والمياه وحزب العمال الكردستاني المعارض للنظام في تركيا، ورغم محاولات البلدين في تجاوز جميع المعوقات التي تقف حائلاً امام علاقات طبيعية تتسم بالاستقرار والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية غير ان الخلاف وعدم التوافق هو السمة الابرز بين البلدين خلال هذه المدة، وذلك لعدم وجود جدية حقيقية في ايجاد حلول ناجعة للقضايا الخلافية خصوصا من قبل الجانب التركي كما ان هذه العلاقات ليست بمعزل عن التأثيرات الاقليمية والدولية، وقد توصلت الدراسة الى الاستنتاجات الاتية:

١. تباطئ تركيا في ايجاد حلول جذرية للقضايا العالقة مع العراق بغية الحصول على اكبر قدر من المكاسب السياسية والامنية والاقتصادية.
٢. السياسية الخارجية التركية تجاه العراق تبدو غير متماسكة وتتراوح العلاقات جذبا وشدا بين وسائل وادوات امنية واقتصادية، فيما تراوح علاقاتها السياسية معه بين التهدئة والتأزم على خلفية تدخلاتها العسكرية المستمرة بسبب نشاط حزب العمال الكردستاني.

٩٦. سهير صلاح محمود، مصدر سبق ذكره ، ص٣٥٩.

٣. ان سياسة تركيا المائية من شأنها ان تكون مدخلا لصراع طويل مع العراق لاسيما مع استمرار تركيا بأنشاء السدود على نهري دجلة والفرات مما يؤثر حتما على الواقع الزراعي والصناعي في العراق.
٤. من مصلحة تركيا الحفاظ على وحدة الدولة العراقية وتماسكها وان لا تسودها الفوضى بشكل يهدد الامن القومي التركي.
٥. ان ازدهار العراق واستقراره سيساهم في تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية وتشجيع حركة الاستثمار التركي داخل العراق.

التوصيات

١. ضرورة فتح قنوات واسعة للاتصال بين المسؤولين العراقيين والاتراك لغرض توحيد المواقف تجاه القضايا العالقة خصوصا الجانب الامني المتعلق بنشاط حزب العمال الكردستاني في شمال العراق وضرورة احترام تركيا لسيادة واستقلال العراق.
٢. يجب ان تنظر تركيا بعين العقل والحكمة الى مصالح جيرانها وخاصة العراق وذلك عن طريق تأمين حصص مائية تلبي احتياجاته من المياه وتكون كافية لسد ازمته المائية ويكون تقسيم المياه على اساس السيادة المشتركة لنهري دجلة والفرات.
٣. تشجيع المشاريع المشتركة في مجالات المياه والزراعة والطاقة ستدعم اقتصاد كلا البلدين، فضلا عن ذلك فأن العراق غني بالنفط الذي من الممكن ان يكون ورقة رابحة بيد العراق والتفاوض مع تركيا على هذا الاساس.
٤. زيادة التعاون الاقتصادي، وتشجيع القطاعين العام والخاص لغرض التجارة والاستثمار في البلدين.

٥. التشجيع على اقامة مجموعة من البرامج التبادلية للمؤسسات المالية والاقتصادية لغرض تحفيزها على بناء شراكة حقيقية للقطاعين المصرفي والمالي بين البلدين.